الكارثة المناخية في ليبيا وأثرها السياسي
(إعصار دانيال وفيضان درنة)

مراد فياض*

ملخص: تتناول هذه الورقة حيثيات الكارثة المناخية التي حلّت بليبيا في شهر أيلول (سبتمبر) سنة 2023، وما نتج عنها من سيول وفيضانات أحدثت دمارًا غير مسبوق، تجاوزت ارتداداتها البعد الإنساني المحض لتمتد إلى أبعاد سوسيوسياسية لا تزال تبعاتها تنكشف يومًا بعد يوم. تكشف الدراسة عن المستويات المتعددة لآثار الحدث المدويّ سواء الإنساني منها أم الاقتصادي أم الخدمي وفق منظور سياسي. هذا المنظورالذي بيّن جذور الأزمة وما يتعلق بها بغياب الحوكمة، الذي لولاه ما كانت نتائج الإعصار لتكون بهذه الكارثية. كما أن ما أسفرت عنه هذه الحادثة من تفاعلات سياسية تجاوزت المستوى المحلي، لتتعداه إلى مستويات إقليمية ودولية كانت تركيا أحد أبرز عناصرها.

الكلمات المفتاحية: إعصار دانيال، فيضان درنة، ليبيا، البعد الإنساني.

*باحث، ليبيا

The Climate Disaster in Libya and its Political Impact:
Storm Daniel and the Derna flood

MURAD FAYAD*

ORCID NO :0000-0002-2610-3986

ABSTRACT: *This paper discusses the circumstances of the climate disaster that struck Libya in September 2023, and the resulting torrents and floods that caused unprecedented devastation, the repercussions of which went beyond the purely humanitarian dimension to extend to socio-political dimensions, the consequences of which are still being revealed day after day. The study reveals the multiple levels of the effects of the resounding event, whether humanitarian, economical or serviceal, according to a political perspective. This perspective explained the roots of the crisis and what relates to it in lack of governance, with which the results of the hurricane would not have been so disastrous. Also the political interactions that resulted from this incident went beyond the local scope to regional and international spheres, of which Turkey was one of the most prominent elements.*

*Researcher, Libya.

***Keywords**: Hurricane Daniel, Derna flood, Libya, the human dimension.*

رؤيـــة تركيـــة
2024-(1/13)
189 - 208

DOI:10.36360/1560-013-001-011

المقدمة

ضرب إعصار دانيال مدن الشمال الشرقي من ليبيا في العاشر من أيلول (سبتمبر) 2023 مخلفًا دمارًا غير مسبوق في الأملاك، وفقدًا في الأرواح لم تعتده ليبيا جراء الكوارث الطبيعية. إلا أن الكارثة الكبرى التي سببها الإعصار كانت في اليوم التالي يوم الحادي عشر من سبتمبر 2023 عندما أدت المياه المتجمعة بسبب الإعصار إلى انهيار سدَّي مدينة درنة، الذي نتج عنه فيضان كان أشبه بالتسونامي. فيضان وصل ارتفاعه عشرات الأمتار على الأقل، كان ولا يزال استيعاب حيثياته وطبيعته يفوقان قدرات الغالبية على الإدراك أو التخيّل.

ضرب مركز الإعصار منطقة الجبل الأخضر في شرق البلاد، وهو الجبل الذي تقع مدينة درنة على حافته الشمالية ممتدة بين ساحل البحر الأبيض المتوسط وسفح الجبل. وكانت رياح العاصفة وأمطارها قد تسببت يوم الأحد الموافق للعاشر من سبتمبر بأضرار متفرقة بمختلف مدن وقرى الجبل الأخضر، أبرزها بالإضافة إلى درنة مناطق البيضاء وضواحيها، والمرج، وسوسة، وشحات، وقندولة، والمخيلي وغيرها.[1] ومن المفارقة أن اليوم الأول من العاصفة لم يسجّل وفيات في مدينة درنة عكس بعض المناطق الأخرى التي شهدت عددًا من الوفيات ودمارًا بالغًا في المساكن و الممتلكات في ذلك اليوم. إلا أن انهيار سدَّي مدينة درنة في فجر اليوم اللاحق نحا بالكارثة إلى مستويات ماحقة شبهها الناجون بالقيامة. ففي خلال دقائق من انهيار السد في درنة ارتفع عدد الوفيات من عشرات القتلى في كامل الجبل الأخضر إلى الآلاف في درنة وحدها، وقُدِّر إجمالي المباني المتضررة بمختلف المدن بالمئات تقريبًا في أول يوم، ليجد الليبيون أنفسهم أمام أحياء كاملة مُحيت من على وجه الأرض في مدينة درنة، وما بقي منها من أحياء قد تغيرت ملامحها إلى الأبد.[2]

وإذا كان هول الكارثة في مدينة درنة قد أخذ جلّ الاهتمام والتركيز في الأخبار، فإن حجم المأساة في باقي المناطق قد يقل عنها كمًّا لكن لا يختلف عنها كثيرًا نوعًا. فالسيول التي شهدتها مناطق مثل سوسة والبيضاء وغيرهما من مناطق وسط الجبل الأخضر تسببت في قتلى وجرحى ومفقودين صعب حصرهم أيامًا عديدة.[3] بل إن منطقة المخيلي الصحراوية جنوب الجبل قد غير الإعصار طبيعة تضاريسها، فالمنطقة التي كانت منبسطة وجافة تكونت بها بحيرة ضخمة ممتدة في الآفاق على مد البصر لا يمكن رؤية أطرافها وضفافها.

البعد الانساني

يُعَدّ موقع مدينة درنة الجغرافي أحد أبرز خصائصها التي طالما جعلتها مفخرة لدى أهلها. فالمدينة التي اختارها عدد من الأُسَر الأندلسية المهاجرة شرقًا مستقرًّا لها، والتي احتوت على مراقد عشرات الصحابة والتابعين التي بُنِي بجانبها مسجد الصحابة الشهير، تتمركز على ساحل البحر الأبيض المتوسط، بينما يطلّ من خلفها الجبل الأخضر بشكل ملاصق. ومن وسط سفح الجبل يخترقها وادي درنة الذي يقسم المدينة نصفين مارًّا بمركزها لينتهي على شواطئها.

إلا أن هذه الخصائص الجغرافية المميزة كانت من ضمن أسباب الكارثة التي حلت بدرنة، في ظل سوء الإدارة والتسيب فيما يتعلق بإدارة سدود وادي المدينة، كما سيتضح لاحقًا. إذ قامت الدولة الليبية في النصف الثاني من القرن العشرين ببناء سدّين في مجرى الوادي، الأول –وهو الأساسي– يبلغ ارتفاعه 75 مترًا بعرض 300 متر، أما عرض الأساس فهو 104 أمتار وسعته التخزينية تصل إلى 18 مليون متر مكعب، ويقع وسط المنطقة الجبلية المحاذية للمدينة، حيث يبعد عن وسط المدينة عدة كيلومترات. ويُسمَّى هذا السد بسد بومنصور. أما الثاني التابع له فيُسمَّى سد البلاد حيث يبعد عن وسط المدينة كيلومترًا واحدًا و يصل ارتفاعه إلى 45 مترًا وعرضه 130 مترًا بسعة تخزينية تصل 1.5 مليون متر مكعب.[4]

انخفاض مدينة درنة وموقعها أسفل منطقة الجبل الأخضر، وفي نهاية مجرى الأودية التي تجتمع فيها معظم مياه الأمطار المتساقطة على جغرافيا الجبل الأخضر– كل ذلك كان أمرًا مفصليًّا في انهيار السد بقسمَيه (سيدي بو منصور والبلاد). فالضغط على السد كان كبيرًا، والنتيجة كانت ارتفاع مياه الأمطار والطمي إلى مستويات فاقت القدرة على التحمّل، خصوصًا مع الانسداد الحاصل في السد، والتشققات السفلية فيه منذ سنوات طويلة.[5]

هذا الانهيار كان يمكن تجنبه بسهولة لو أن السد لم يكن مهملاً تمامًا. فإلى جانب غياب الصيانة الدورية رغم الملايين التي خُصِّصت لهذا الغرض، فإن عملية إدارة تفريغ السد ولو بشكل دوري كانت غائبة كذلك منذ سنوات. ورغم وجود دراسات أكادمية محلية حديثة حذّرت من الخطر الذي يمثله السدّ بوضعه ذاك، ورغم الفعاليات التي نظمتها بعض المؤسسات الأهلية قبل الإعصار بأيام تحذّر من احتمالية وقوع كارثة بالمدينة، إلا أن كل ذلك لم يجد إلا مزيدًا من التجاهل والإهمال من قبل الجهات المسيطرة على تلك المنطقة سياسيًّا وأمنيًّا وخدميًّا.

يُمكّننا استحضار هذه الأبعاد المختلفة –نسبيًّا– من محاولة تصور المستوى المهول للحادثة، فحجم المياه المتدفقة فاق 18 مليون متر مكعب وهو سعة السد الأكبر. ومع ما نقله ناجون عن ارتفاع السيل إلى مستوى عمارات وبنايات متعددة الأدوار التي قد أُزيل الكثير منها كليًّا أو جزئيًّا، في حين أن بعضها حملها السيل لينقلها كاملة إلى مواضع جديدة، أو يُلقي بها في البحر تمامًا. عمليًّا كان فيضان درنة عبارة عن تسونامي فوقيّ قادم من أعلى الجبل، وهذا جعله أحد أكبر الكوارث الطبيعية في العصر الحديث.

حجم الخسائر البشرية والمادية التي حلت بالمدينة لم تكن كأي حادثة أخرى عاشتها ليبيا، فمع ورود الأخبار عن انهيار سدود مدينة درنة التي انقطع عنها الاتصال بطبيعة الحال في أول يوم نتيجة الفيضان، بدأت تقديرات الوفيات في الاضطراب بشكل كبير. تسبب الإعصار في قطع الطرق المؤدية إلى المدينة، ومع دخول أولى الفرق الرسمية والأهلية إلى المدينة بشكل متأخر يوم الاثنين الموافق لـ11 من سبتمبر، بدأ حجم الكارثة ينكشف رويدًا رويدًا. ومع مرور الساعات كانت فداحة المأساة تتجلّى، وترتفع معها تقديرات الوفيات لدى الجهات الرسمية والإعلامية بشكل أُسّي، حيث بدأت ببضع مئات في بداية اليوم الأول، لتتجاوز لاحقًا عشرة آلاف بعد أيام قليلة. ومع التسييس الذي صاحب الكارثة في تلك الأيام، شهدت التقديرات تأرجحًا استقر فيما بعد في حدود 3000– 5000 من الموتى المثبتين، فيما قُدِّر عدد المفقودين بضعف ذلك تقريبًا.[6]

وقد نشرت شبكة أي نيوز البريطانية تقريرًا عن الحادثة بعد وقوعها بأسبوعين وصف درنة بمدينة الموتى، حيث أصبح ميناؤها البحري يشهد يوميًّا تدفقًا مستمرًّا لجثامين جرفتها أمواج البحر من ضحايا الفيضان الذي ضرب المدينة.[7]

ووفق ما نشرته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا قُبَيل نهاية شهر سبتمبر الذي وقعت فيه الكارثة، نقلاً عن منظمة الصحة العالمية، فإن عدد الوفيات في شرق ليبيا جراء الإعصار وتبعاته تجاوز 4200، فيما رصدت عدد المفقودين بأكثر من 8500، في الوقت الذي لا تزال الاحتياجات الإنسانية في المنطقة كبيرة[8]، كما أعلنت الهيئة الليبية للإغاثة أن عدد الجرحى تجاوز 7000 مصاب.

أما منظمة الهجرة الدولية التابعة للأمم المتحدة فقد بيّنت قبل ذلك بأيام أن أكثر من 43000 شخص في شرق ليبيا اضطروا إلى النزوح بعد ما ضرب الإعصار منطقة الجبل الأخضر. وقد كانت الغالبية الساحقة من هؤلاء النازحين من مدينة درنة المنكوبة. وفي حين تمكن بعض سكان المدينة من الانتقال إلى أجزاء أخرى أكثر أمنًا نسبيًّا في ضواحي المدينة، فإن أفواجًا من آلاف الأُسَر اضطرت للنزوح إلى مناطق ومدن أخرى في شرق

البلاد وغربها. وقد شكلت هذه الإزاحة السكانية الضخمة والمفائجة تحدّيًا جديدًا للسلطات، في ظل هشاشة موجودة مسبقًا على مستوى خدمات الدولة جراء عقود من الاستبداد والفساد فيما مضى، بالإضافة إلى العقد الأخير وما شهده من انقسام سياسي وأمني وصراعات منذ عام 2014، صار يلقي بظلاله على فاعلية وكفاءة مؤسسات الدولة الرسمية. وقد حذرت منظمة الهجرة الدولية عند صدور تقريرها من أن أعداد النازحين قد تشهد تزايدًا ملحوظًا بسبب نقص إمدادات المياه، وهذا يعني أنه من الوارد جدًّا أن يكون عدد النازحين فعليًّا قد تجاوز حاجز 50000 على الأقل. إذ كان المركز الوطني لمكافحة الأمراض قد طلب من سكان مدينة درنة على وجه الخصوص عدم استخدام شبكات المياه الجوفية التي تعرضت لنسب تلوث معتبرة جرّاء السيول التي اجتاحت المدينة. و قد كان تزويد سكان المدينة بالمياه الصالحة للشرب أحد أبرز أولويات فرق الإغاثة الأهلية التي سارعت نحو درنة لتقديم المساعدات العاجلة للناجين.

> **"حذرت منظمة الهجرة الدولية عند صدور تقريرها من أن أعداد النازحين قد تشهد تزايدًا ملحوظًا بسبب نقص إمدادات المياه"**

وبعد مطالبة المركز الوطني لمكافحة الأمراض بأيام قليلة، أعلنت فرق الإصحاح البيئي التابعة لوزارة الحكم المحلي أن جميع مصادر المياه الجوفية العامة والخاصة بالمدينة قد طالها تلوث جرثومي وفق تحاليل العينات التي أُجريت. وقد شملت التحاليل التي قامت بها فرق الإصحاح، المياه القادمة من البحر نَحو محطة التحلية الموجودة بمدينة درنة، حيث ثبت أن مياه البحر كذلك قد تعرضت إلى تلوث جرثومي وكيميائي إثر تدفق مياه الصرف الصحي باتجاهها جراء الفيضان، وكذلك بسبب تحلل الجثث وسط مياه البحر.

البعد الاقتصادي والخدمي

كارثة مناخية وإنسانية بهذا الحجم، وفي منطقة جغرافية ذات تحديات خاصة- أسفرت حقيقةً عن ارتدادات اقتصادية لا تقل فداحة. فآلاف المباني، بل الشوارع والأحياء التي دُمِّرت بشكل كلي أو جزئي يعني بكل تأكيد أن الخسائر المادية المباشرة لوحدها ستكون بمليارات الدولارات. فعملية إعادة بناء السدود المدمرة ابتداءً قد تصل تكلفتها إلى 20 مليون دولار وفق خبراء محليين.[9] وقد ذكر صحافيون ومسؤولون أن حجم الدمار بمدينة درنة، التي يُقدّر عدد سكانها بحوالي 150 ألف نسمة، يعادل تقريبًا ربع مساحة المدينة، وذها يجعل عملية حصر عدد المباني المنهارة بشكل دقيق عملية

معقدة قد تستغرق أشهرًا وربما تمتد سنوات. ولذلك فإن عملية إعادة الإعمار في درنة لم تبدأ ملامحها الفعلية بعد.

و قد ذكرت مصلحة الطرق والجسور بحكومة الوحدة الوطنية خلال الأسبوع الأول من الفيضان أن شبكة الطرق والجسور في درنة قد انهارت بشكل كلي. وذكر حينها رئيس مصلحة الطرق والجسور أن تكلفة إعمار هذه الطرق جرى تقديرها بحوالي 300 مليون دينار، وهذا يتجاوز 65 مليون دولار. وكانت الطرق المؤدية إلى مدينة درنة من ناحية الجبل قد تعرضت جميعها إلى الانسداد جراء العاصفة، باستثناء طريق واحد، ظل حينها المدخل الوحيد إلى المدينة المنكوبة، وهو ما زاد من الأعباء الاقتصادية بشكل عام، إلى جانب الأعباء اللوجستية في عمليات الإنقاذ.

ويزيد من تعقيد الوضع العام بطبيعة الحال الانقسام السياسي والأمني في ظل وجود حكومة معترف بها رسميًّا، وأخرى في شرق البلاد، حيث وقعت الكارثة، والأخيرة تسعى إلى فرض نفوذها هناك وإثبات وجودها. ورغم تسارع مختلف الأطراف إلى تبني مشروع إعادة الإعمار، إلا أن هذه الأبعاد المتداخلة تظل معوِّقًا يزيد من تعقد المشهد.

وقد خصصت السلطات المختلفة موارد ضخمة مبدئيًّا للتعاطي مع تبعات الفيضان في درنة وغيرها من المدن المتضررة. حيث أصدر رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة تعليماته لوزارة الحكم المحلي بشكل مستعجل بعد الكارثة بصرف 60 مليون دينار، وتحويلها للبلديات المتضررة في شرق البلاد. فيما بعد قامت الحكومة بتخصيص مبلغ مليارَي دينار من صندوق إعمار مدينتي بنغازي ودرنة، لإعادة إعمار البلديات المنكوبة في المنطقة الشرقية.

كما أعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة بالحكومة عن مبادرة إسكان خلال اجتماع للوزير مع رئيس لجنة دعم وتنسيق جهود الإغاثة بالوزارة. وأمر الوزير بإنشاء حساب مصرفي يهدف إلى توفير وحدات سكنية جديدة للأسر الناجية في مدينة درنة وغيرها من المدن المتأثرة بإعصار دانيال. وأشارت الوزارة إلى أن الهدف من هذه الخطوة هو أن تكون ضمن إطار تشاركي مع الغرف التجارية ومجلس أصحاب الأعمال، بحيث يكون التنفيذ بالتعاون مع الغرف التجارية بالمناطق المنكوبة، ومن خلال إشراف مباشر من قبل لجنة الوزارة المعنية بتنسيق جهود الإغاثة.

من جانبه، ادّعى مجلس النواب الموجود في شرق البلاد، أنه خصّص ميزانية للطوارئ وإعمار المدن المنكوبة بقيمة 10 مليارات دينار،[10] فيما قالت الحكومة الموازية التابعة

للمجلس، برئاسة أسامة حماد، في الأيام الأولى للكارثة: إنها ستخصّص 200مليون دينار للبلديات والمدن والمناطق المتضررة من السيول والفيضانات.

وعلى مستوى العجلة الاقتصادية لمدينة درنة وما حولها، والارتدادت التجارية المؤثّرة في السكان، فإنه من المهم الإشارة إلى أن أكثر مناطق المدينة تأثرًا كان وسطها حيث المركز التجاري للمدينة الذي يُعَدّ الشريان الحيوي لها وللمناطق المجاورة. وقد أدّى فيضان وادي درنة إلى زوال عشرات الأسواق التجارية ومئات المحلات، وهذا يعني خسائر بمئات الملايين على مستوى المعاملات التجارية، إلى جانب الأصول التي ستصل الخسائر فيها إلى المليارات. وتشير تقديرات الخبراء إلى أن السوق المحلي في درنة كان يستهدف 400 ألف مستهلك من داخل المدينة وخارجها[11]، وهذا يشير إلى اهتزاز جذري في التبادل التجاري في أجزاء كبيرة من منطقة الجبل الأخضر الذي تقع مدينة درنة في وسطه من ناحية الشمال.

وبالإضافة إلى الأضرار التجارية الواقعة بمدينة درنة، فإن المناطق الأخرى المتضررة بالجبل الأخضر قد شهدت خسائر نوعية، إذ ذكرت الجهات المعنية بالمنطقة الشرقية

أن خسائر المراعي في عموم منطقة الجبل الأخضر جراء العاصفة تجاوزت 30 ألف رأس ماشية. هذا ويُعَدّ قطاع المراعي أهم القطاعات الاقتصادية بمنطقة الجبل الأخضر المشهورة بتربية المواشي والأغنام. وعليه فإن ضربة بهذا الحجم في قطاع حيوي بهذه المنطقة، يعني تبعات على العرض والطلب تمتد آثاره إلى كامل الاقتصاد الوطني الليبي، لا إلى المناطق المتضررة فقط.

ومن أهم القطاعات الخدمية الحيوية التي تأثرت بشكل جوهري جرّاء الفيضان ويجب تسليط الضوء عليها في مثل هذه الكارثة- القطاع الصحي الذي تطلّب استنفارًا كبيرًا، خصوصًا خلال الأزمة، إذ تسبب الإعصار في خروج عدد من المؤسسات والمراكز الصحية عن الخدمة. ومع وصول عدد الوفيات والمصابين إلى عدة آلاف في ساعات قليلة، أصبح العبء الواقع على ما تبقّى من مستشفيات ومراكز صحية يتعدى قدرتها الاستيعابية بمراحل. و بالنظر إلى الحالة المتواضعة التي كانت عليها هذه المؤسسات الصحية أساسًا قبل الكارثة، فقد وصل العجز ذروته خلال الأزمة. وقد كان مستشفى الهريش الذي يُعَدّ المستشفى الرئيس بمدينة درنة، قد خرج عن الخدمة قبل الإعصار بسنوات، إثر إطلاق عمليات صيانة لم تنته إلى اليوم. في حين أن مستشفى الوحدة ومركز شيحا الطبي شهدا عجزًا واضحًا خلال الأزمة بعد وقوع إصابات ووفيات بالآلاف. ومما زاد من التحدّي إلى جانب كثرة الإصابات وقلة الإمكانيات المادية، النقص المفاجئ في الكادر البشري جراء إصابة أو وفاة العديد من العاملين في القطاع الصحي نتيجة للإعصار، إذ أفادت منظمة الصحة العالمية أن أكثر من 100 شخص ممّن يعملون في المجال الطبي في درنة والجبل الأخضر قد لقوا حتفهم نتيجة إعصار دانيال في المنطقة، حيث إن عددًا من العناصر الطبية قد وافتهم المنيّة خلال أداء مهامهم في مواجهة الإعصار وتداعياته، في حين أن البعض الآخر كان من ضمن ضحايا الفيضان الذين قضوا في منازلهم.

وإلى جانب ما جرى في درنة، فقد واجه المركز الطبي بمدينة البيضاء تحدّيًا مشابهًا إثر وفود عشرات الوفيات إلى المستشفى خلال يومين فقط، حيث كان المشفى المركز الأساسي لاستقبال المصابين؛ لا من المدينة فقط، إنما من القرى والبلدات المحيطة بالبيضاء التي غمرتها سيول الإعصار أيضًا. كما أدت السيول إلى خروج المركز الطبي في منطقة المخيلي جنوب الجبل الأخضر عن الخدمة تمامًا.

أمّا بالنسبة لقطاع التعليم الذي يمكن عدُّه ثاني القطاعات أهمية بعد القطاع الصحي، فقد شهد تبعات مزلزلة جراء السيول التي ضربت عددًا من مدن الجبل الأخضر.

وسجلت الحكومة ما مجموعه 117 مدرسة ومؤسسة تعليمية تعرضت لأضرار مختلفة، موزعة على 15 مدينة في شرق البلاد. هذا بالإضافة إلى اضطرار السلطات المحلية إلى استعمال عدة مدارس في مدن الجوار المختلفة مراكز لإيواء الأُسَر النازحة. كل ذلك مثل عبئًا جديدًا على القطاع التعليمي الحكومي ومرفقاته، الواقع أصلاً تحت أعباء عقود من سوء الإدارة والإهمال. ولمعالجة الأضرار الناجمة عن الإعصار، فقد أصدرت حكومة الوحدة الوطنية قرارًا بتخصيص 92.8 مليون دينار لصيانة تلك المؤسسات التعليمية المتضررة في مختلف المدن، نصف تلك القيمة تقريبًا خُصِّص لصيانة المدارس الواقعة في مدينة درنة، أكثر المناطق تضرّرًا.

البعد السياسي

نظرًا إلى حجم الكارثة، فقد فرض الجانب الإنساني في التعاطي مع الحدث نفسه في الساعات والأيام الأولى التي تلت الإعصار، وقد شهدت الأزمة تكاتف الجهود وبروز حالة من الإخاء الوطني، أجبرت في بداية الأمر الفواعل السياسية على التعاطي مع الأزمة بنفس الإيجابية الشعبية. إلا أن ظهور التساؤلات بعد انقشاع الصدمة الأولى، عمّن يتحمل المسؤولية في انهيار سد وادي درنة، أشعل الاتسقطاب السياسي من جديد. وممّا زاد كذلك من حالة الاستقطاب، نظر بعض الأطراف إلى سياق جهود الإغاثة من منظور الرصيد السياسي الذي سيُحسَب لكل طرف.

ولعل أبرز محطات هذا التحول السياسي كانت المظاهرة الحاشدة في مركزمدينة درنة ووسط ركام مبانيها المنهارة بعد أسبوع من الفيضان، أمام مسجد الصحابة المتضرر جزئيًّا. وقد شهدت المظاهرات تنديدًا بالمسؤولين ومطالبات بالمحاسبة، حيث كان أبرز المستهدفين من هتافات المظاهرات عقيلة صالح رئيس مجلس النواب المنعقد في الشرق، حيث إن عميد بلدية درنة هو أحد أقارب عقيلة صالح الذي عيّنته السلطات في شرق البلاد لرئاسة المجلس البلدي درنة دون إجراء انتخابات يختار فيها أهالي المدينة من يتولى إدارة شؤون بلديتهم، التي من ضمنها متابعة صيانة سدود المدينة.

ولاحتواء الاحتقان الشعبي، عزلت الحكومة التابعة للنواب المجلسَ البلدي في درنة، كما جرت إحالة أعضائه للتحقيق. من جهته كذلك، شرع النائب العام الصديق الصور في فتح تحقيق لكشف المتورطين في التسبب بانهيار سد وادي درنة، وقد شمل التحقيق تحرّيات بحثت في حيثيات تعود لعقود مضت، لكون الإهمال امتد لفترات طويلة سبقت الإعصار، تصل إلى أكثر من عشرين سنة.

وقد تفاوت تعاطي السلطات الأمنية، بقيادة خليفة حفتر، المسيطرة فعليًّا على شرق البلاد، تجاه مختلف الأطراف السياسية وتفاعلها في قضية درنة. فمن ناحية سُمِح لفرق الإنقاذ والبحث والخدمات التابعة لحكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها الدبيبة بالدخول إلى درنة، رغم عدم اعتراف حفتر والنواب بهذه الحكومة، وتشكيلهم حكومة موازية لها برئاسة أسامة حماد. وفي هذا الجانب يمثل الاعتراف الدولي الذي تحظى به حكومة الدبيبة والقدرة الفعلية على إدارة معظم مؤسسات الدولة من العاصمة، عاملاً مهمًّا في هذا الجانب؛ ولكن من جانب آخر مُنع الفريق الحكومي الرسميّ المكلّف بإدارة الأزمة في حكومة الدبيبة، الذي كان برئاسة وزير الحكم المحلي بدر الدين التومي- بالقوة من الدخول إلى مدن الشرق، وقد احتجزت الأجهزة الأمنية التابعة لحفتر التومي ووضعته تحت الإقامة الجبرية، ثم أُجبِر هو ورفاقه على العودة إلى طرابلس.

وعلى صعيد الحراك الذي شهدته مدينة درنة بعد الفيضان بأسبوع، فإنّه رغم صدور قرار بعزل أعضاء بلدية درنة وإحالتهم للتحقيق، وما تمثله هذه الخطوة من مسايرة نسبية مع مطالبات المتظاهرين، إلا أن هذه الخطوة صاحبتها خطوات أمنية تلت المظاهرة، استهدفت الحراك ومنسقيه؛ لمنع استمراره وايقاف زخمه. وتزامنت هذه الخطوة مع قطع الاتصالات عن مدينة درنة، رغم ما صرحت به بعض الجهات الحكومية من أن الانقطاع في ذلك اليوم كان لأسباب فنية، إلا أن أطرافًا رسمية أخرى أكدت ارتباط هذا الانقطاع بالتحرك الأمني لقوات حفتر داخل درنة في ذلك اليوم.

وفي السياق ذاته، أكّد صحفيون دوليون في ذات اليوم، أن جهات عسكرية أبلغتهم رسميًّا بضرورة خروجهم من المدينة، وعدم السماح لهم بأي تغطية صحفية منذ تلك اللحظة، إلا أن تلك الخطوة سرعان ما جرى تخفيفها لتعود التغطية الصحفية المحلية والدولية بشيء من الحذر.

في وسط هذا التعاطي المزدوج، خرجت أصوات سياسية وإعلامية موالية لحفتر، تشكك في بعض الشخصيات والجهات التي قَدِمت لإغاثة درنة من مدن غرب البلاد التي لا سلطة لحفتر عليها. وتطورت حملة التشكيك في دوافع هذه الجهات إلى حالة استعداء، دفعت بعض الناشطين للرجوع إلى مدنهم، في حين أكّد أخرون أنه قد سُمِح لهم بالاستمرار في عملهم وتقديم الخدمات اللازمة.

وفيما يتعلق بتحقيقات النائب العام، فقد كان قدومه من العاصمة إلى شرق البلاد لإجراء التحقيقات التي أعلن عنها، المتعلقة بالفساد والإهمال في صيانة سدود درنة أمرًا لاقى استحسانًا من ناحية مبدئيّة. وعلاقة النائب العام الصديق الصور مع السلطات

السياسية المرتبطة بحفتر علاقة يصعب تفكيكها. فبعيدًا عن الفصل النظري بين سلطات الإدعاء والقضاء والجهات التنفيذية والتشريعية، إلا أن التداخل الفعلي بينها بدرجة أو أخرى في أي دولة لا يمكن تجاهله. وعند الحديث عن وضعية كالتي تعيشها ليبيا حاليًا، حيث تُعَدّ الحالة الدستورية المدنية حالة جنينية غير مكتملة، تؤثر فيها الوقائع الأمنية والاجتماعية والمناطقية والقبلية والسياسية المتداخلة، فإن تجاهل هذا التداخل بين تلك السلطات يكاد يصبح مستحيلاً. ومن هنا فإن ما يمكن أن نسميه بالسياق السياسي للنائب العام الحالي الصديق الصور هو سياق مركب لا يتوفر للكثيرين في المشهد السياسي الليبي. فهو من ناحية ابن مدينة مصراتة المحسوبة في عمومها على المعسكر المضاد لحفتر، ويمارس عمله من العاصمة الواقعة خارج سلطة حفتر. إلا أن تكليفه جاء برضى من مجلس النواب المرتبط عضويًا بحفتر، بالإضافة إلى ما يُتدَاول عن علاقته بفتحي باشاغا الذي قدمه مجلس النواب بديلاً للدبيبة قبل أن يستقر على أسامة حماد حاليًا. ومن جانب آخر فإنّ علاقة النائب العام مع الدبيبة تُعَدّ مستقرة، وتفاعل حكومته معه من ناحية الإجراءات القانونية يُعَدّ إيجابيًا. هذا السياق المركب، على ما فيه من تناقضات قد تبدو ظاهرة، ربما يكون أحد أسباب تساهل السلطات الأمنية في شرق البلاد في فتح الأبواب

للنائب العام بإطلاق تحقيقاته تجاه قضية سد درنة الواقعة تحت سيطرتها، بل التعاطي معه حتى في احتجاز المتهمين. ومع ذلك، كما لا يمكن تجاهل أن قوائم المتهمين التي أصدرها مكتب النائب العام، الذين جرى إيقاف جزء كبير منهم واعتقالهم- لم تشمل مسؤولين من الصف الأول. هذه النقطة تزداد أهميتها عند إدراك أن مسؤولية الشخصيات السياسية والأمنية بأعلى الهرم لا تتعلق فقط بسلطتهم الفعلية كأمر واقع، بل إن المسؤولية القانونية الواقعة عليهم ترتبط بالقرارات الصادرة عنهم بشكل رسمي.

وأهم تلك القرارات هو قرار حكومة مجلس النواب برئاسة أسامة حماد الذي نص على تشكيل "لجنة عليا للطوارئ والاستجابة السريعة "،الذي صدر قبل الإعصار بثلاثة أيام فقط.[12] وقد تضمن القرار ترأس حماد للجنة بشكل مباشر، وهذا يعني مسؤوليته عن عملية إدارة الأزمة خلال فترة الإعصار. بالإضافة إلى ذلك، شمل قرار تشكيل اللجنة اثنين من أبناء حفتر بصفاتهما الأمنية والعسكرية الحالية. وعليه فإن هذه اللجنة التي قصرت بوضوح في المهام التي ألزمت بها نفسها فيما يتعلق بالاستعداد لكارثة الإعصار، قد أثار تفلتها من المحاسبة تساؤل المراقبين.[13] وقد يُفهَم من هذا أن تحقيقات النائب العام لها سقف لن تتجاوزه، رغم ما حركته من مياه راكدة، طال ركودها عشرين عامًا فيما يتعلق بهذه القضية تحديدًا.

على المستوى الإقليمي تداعى عدد من دول الجوار إلى تقديم المساعدة لليبيا من خلال إرسال فرق الإنقاذ والبحث وفرق الدعم الهندسي وإرسال قوافل إغاثية عاجلة، لعل أبرزها: تركيا ومصر وقطر والإمارات والجزائر وتونس والكويت وغيرها، بالإضافة إلى عدد من الدول الأوروبية. وقد كان من الملاحَظ أنه كما وحدت الأزمة نسبيًّا، ولو مؤقتًا، الأطراف السياسية المحلية على ضرورة مواجهة التبعات الإنسانية للإعصار، فقد كان تفاعل الدول الإقليمية المتنافسة في ليبيا خلال هذه الأزمة متجاوزًا للخلافات الجيوساسية. وإذا كان حجم الكارثة الإنسانية وطبيعة الاحتياج العاجل قد فرض نفسهما على اللاعبين المحليين والإقليميين، فإن حالة التهدئة التي تشهدها المنطقة في السنوات الأخيرة بشكل عام، فيما يتعلق بالخلاف حول الملف الليبي بشكل خاص- ربما كان لها دور مهم كذلك في حالة التعاطي الإيجابي مع الاحتياج الليبي خلال هذه الأزمة.

وقد شهدت العلاقات التركية المصرية على وجه الخصوص تغيرات مهمة في آخر بضع سنين، وإن كانت متدرجة وبطيئة. ومن أهم الملفات التي كانت تمثل خلافًا بين حكومتي البلدين الملف الليبي والصراع الدائر فيها. ومع التقارب النسبي والتفاهمات الطارئة في بعض الجزئيات في هذا الباب، جاءت كارثة درنة لتمثل فرصة في تفعيل

أطر التفاهم بشكل أكبر. وكما هو معلوم فإن شرق ليبيا الذي تقع فيه مدينة درنة خاضع بدرجة كبيرة للنفوذ العسكري المصري منذ سيطرة ما سُمِّي بعملية الكرامة العسكرية. وعليه فإن أي وجود مُعتبَر لدولة إقليمية ما في شرق ليبيا، سواء كان على المستوى الاقتصادي أم السياسي أم غيرهما، فإنّه لا يمكن إلا أن يتم بضوء أخضر مصري أو على الأقل بتغافل منها، ولاسيّما إن كانت هذه الدولة تُعَدّ منافسة للسلطات المصرية، كما هو الحال مع تركيا. وقد مثّلت الترتيبات الحاصلة مؤخرًا بإعادة افتتاح القنصلية التركية في بنغازي- مؤشرات مهمّة في إطار هذا الضوء الأخضر، وعلى شيء من التفاهمات النسبية بين الطرفين المصري والتركي حول الملف الليبي. ومن ثَمّ جاء الدور التركي البارز في تقديم المساعدات لدرنة، وقد تضمن هذا الدور وجودًا لوجستيًّا كبيرًا لتركيا والمؤسسات التابعة لها في شرق ليبيا، وهو مؤشر جديد ومهمّ على مستوى ترتيبات بناء الثقة الجارية بين الطرفين. خصوصًا أن هذا الحضور اللوجستي، إلى جانب إرسال فرق متعددة إلى شرق ليبيا- شمل أيضًا تجهيز مستشفى ميداني تركي متكامل في درنة، بل وإرسال عدة سفن وبواخر تركية، بعضها بوارج، لنقل المساعدات الإنسانية العاجلة إلى شرق ليبيا، حيث رست هذه السفن في موانئ شرق البلاد، تحديدًا في مدينة طبرق الملاصقة للحدود المصرية. هذه الإجراءات كانت تُعَدّ من المستحيلات قبل سنوات قليلة، وهي بلا شك نتيجة التواصل الدبلوماسي والأمني المتدرج في السنوات الأخيرة، التي جاءت الكارثة المناخية الأخيرة لتسرّع من وتيرتها.

من جانب آخر فقد صعّدت مصر من وجودها العسكري المباشر خلال أزمة الإعصار الأخيرة، وقد تناقلت وسائل الإعلام تسيير المساعدات المصرية إلى درنة من خلال فرق عسكرية مصرية عبرت الحدود بين البلدين، بلغ قوامها أكثر من 3000 عسكري، بالإضافة إلى نقل حاملة طائرات وسفينة حربية من البحر الأحمر إلى الساحل الليبي[14]، وهو ما أثار حفيظة أطراف سياسية محلية تتخوف من النفوذ المصري الكبير أصلاً في شرق ليبيا.

ولا أشد من الدلالة على تلطف الأجواء السياسية بين الطرفين إلى حد كبير فيما يتعلق بالملف الليبي، من دعوة السفير التركي في ليبيا للمشاركة في مؤتمر إعمار درنة الذي دعت له الحكومة الموازية المكلّفة من البرمان، والمحسوبة بطبيعة الحال على الطرف المصري.

في البعد الدولي لم يكن التفاعل بين القوى الكبرى المتنافسة في ذات الاتجاه. حيث كانت صحيفة وول ستري جورنال الأمريكية قد أكدت بعد أيام قليلة من فيضان درنة توجس الولايات المتحدة من استغلال روسيا للحادثة من أجل وضع موطئ قدم جديد

لها في مياه البحر المتوسط من خلال التمركز بشكل صريح على الساحل الليبي، وأنه يُتوقَّع زيارة مسؤولين أمريكيين لليبيا للضغط ضد الوجود الروسي.[15]

وسائل إعلام فرنسية كذلك أشارت إلى ذات القضية بمزيد من التفصيل والتحليلات المرافقة من قبل محللين وخبراء في الشأن الليبي، مشددة على التخوفات التي يمثلها تمركز روسي من هذا النوع على ضفاف المتوسط، مقابل الحافة الجنوبية لفضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) وأوروبا.

وخلال يومين فقط من نشر تقرير وول ستريت جورنال المحذّر من التوظيف الروسي للحادثة، قام نائب وزير الدفاع الروسي، يونسبيك يفكروف، فعلاً بزيارة مدينة بنغازي بتاريخ 17 من سبتمبر لملاقاة خليفة حفتر. يفكروف كان قد قام بزيارة مشابهة لحفتر قبل أقل من شهر فقط، في اليوم الذي تلا مقتل زعيم الفاغنر يفغيني بريغوجين في شهر أغسطس الماضي، فيما عُدَّت حينها زيارته لإعادة ضبط ترتيبات العلاقة مع حفتر في مرحلة ما بعد بريغوجين. وفي السياق ذاته، وبعد حوالي عشرة أيام فقط من زيارة يفكيروف الثانية، قام حفتر بمبادلة الزيارة، حيث كان نائب وزير الدفاع في استقبال حفتر شخصيًّا، فيما تحدثت وسائل إعلام عن مقابلة حفتر لاحقًا لكل من الرئيس الروسي فلادمير بوتين ووزير دفاعه. إن الرحلات المكوكية خلال فترة قصيرة من وقوع كارثة الإعصار في الشرق الليبي، تشير إلى أن التخوفات التي نقلتها وول ستريت جورنال كانت مبنية على أسس متينة.

تقرير وول ستريت فيما يبدو كان مصيبًا أيضًا بخصوص زيارة مرتقبة لمسؤولين أمريكيين إلى ليبيا لعرقلة الجهود الروسية، ففي يوم 21 سبتمبر، أي تحديدًا في الأسبوع الذي توسط زيارة يفكروف الثانية إلى شرق ليبيا وزيارة حفتر إلى موسكو، قام قائد قيادة الأفريكوم الأمريكية الجنرال مايكل لانجلي رفقة المبعوث الأمريكي الخاص إلى ليبيا ريتشارد نورلاند بزيارة موسعة إلى ليبيا. وبعد عقد لقاءات مع مسؤولين حكوميين في العاصمة طرابلس، حط الوفد الأمريكي في بنغازي شرق ليبيا لمقابلة خليفة حفتر لمناقشة عدد من القضايا، أهمها إخراج المرتزقة الأجانب، كما أفادت السفارة الأمريكية. وهي رسالة لا يمكن فهمها إلا كإشارة مباشرة إلى الأذرع الروسية في ليبيا.

دور المؤسسات التركية

حجم الكارثة التي حلّت بليبيا حين ضربها الإعصار دانيال، وخصوصًا ما تسبب به من فيضانات نتيجة انهيار السدود في مدينة درنة- كان بلا شك أكبر من قدرة أي دولة

نامية أن تواجهه بمفردها. وقد تفاعل المجتمع المدني الليبي بمبادرات أهلية سريعة لسد الاحتياج العاجل الذي ما كان لمؤسسات الدولة الرسمية أن تواجهه لوحدها؛ إلا أن هذا التكاتف الداخلي بشقيه الأهلي والرسمي على أهميته ومحوريته، لم يكن ليتمكن من التعامل مع الدمار المهول، والاحتياج الكبير لعمليات الإنقاذ المحترفة دون دعم دولي من مختلف بلدان العالم.

وقد كانت المؤسسات التركية بما لديها من خبرة في هذا المجال، في مقدمة الجهات الفاعلة التي بادرت مبكرًا لتقديم المساعدات اللازمة للشرق الليبي، وعلى رأس هذه المؤسسات أدّت إدارة الطوارئ والكوارث التركية (آفاد) دورًا مركزيًّا في هذا الصدد، إلى جانب جهات أخرى كالهلال الأحمر التركي الذي لم يكتف بتقديم الإغاثة الإنسانية العاجلة والخدمات الإسعافية للمصابين، بل اهتم أيضًا بتقديم البرامج المتعلقة بالخدمات النفسية لحالات ما بعد الصدمة للمجتمع المتضرر، بالتعاون مع الهلال الأحمر الليبي.

وقد شارك من إدارة الطوارئ والكوارث التركية (آفاد) لوحدها أكثر من 160 عنصرًا على الأرض في ليبيا، قَدِموا على ثلاث مجموعات، كانت بينهم طواقم بحث تحت الماء، إلى جانب فرق البحث الأخرى.[16] وكانت آفاد من ضمن أوائل الجهات الدولية التي وصلت إلى شرق ليبيا عقب فيضان درنة، حيث أعلنت عن وصول فرقها رسميًّا

خلال 48 ساعة تقريبًا من وقوع الكارثة، من أجل المباشرة في عمليات البحث والإنقاذ. ولم تكتف آفاد بأن تكون ضمن أوائل من قَدِم لتقديم خبرتها في هذا المجال، بل أكّد ممثلون عن ميناء مدينة درنة لجهات إعلامية محلية بعد أكثر من شهر من بدء الأزمة، أن الفريق التركي المشارك في عمليات انتشال الجثث هو الوحيد من ضمن الفرق الدولية الذي لم يغادر ميناء درنة، ولا يزال يعمل إلى جانب العناصر الليبية، بالإضافة إلى شركة مصرية ظلت تعمل خارج الميناء.

وخلال الأيام العشر الأولى فقط من الفيضان، كانت قد وصلت إلى الموانئ الليبية أربع سفن تركية لنقل الإحتياجات اللازمة. وبالإضافة إلى عناصر آفاد المشار إليهم آنفًا، فقد نقلت السفينتين الأولَيين من السفن التركية 200 عنصر آخرين من مؤسسات مختلفة، من ضمنها عاصر من خفر السواحل التركي ووزارة الصحة وفرق الإطفاء وجمعية أكوت للبحث والإنقاذ. كما أن هذه القوافل البحرية شملت أكثر من 120 مركبة آلية، كسيارات الإسعاف وأليات التدخل والإنقاذ، إلى جاتب 3 مستشفيات ميدانية ظلت تعمل على تقديم الخدمات الصحية لمتضرري المناطق المنكوبة. هذا بالإضافة إلى ما حوته هذه البواخر من أطنان من الشحنات الغذائية والمستلزمات الطبية والبيوت المتنقلة.

الخاتمة

تُعَدّ كارثة سيول درنة وما جاورها، الناتجة عن إعصار دانيال الذي ضرب مناطق مختلفة من البحر المتوسط في النصف الأول من شهر سبتمبر -2023 إحدى الكوارث الطبيعية الكبرى في العصر الحديث. وهي بلا شك أكبر كارثة مناخية شهدتها ليبيا في تاريخها المعاصر، من حيث الدمار الحاصل والفقد في الأرواح والخسائر المادية. بل إن أيًّا من الحروب التي شهدتها ليبيا في العقد الأخير، لم تسبب دمارًا وقتلاً بهذا الحجم خلال مدة زمنية قصيرة كهذه. وإذا كان ظاهره السياق العام لهذه الفاجعة أنها كارثة طبيعية، فإن حقيقة مسبباتها الفعلية لا تخفى على أحد، وهي تراكمات الفساد السياسي والإداري لعقود طويلة، كانت نتيجتها إهمال وتسيب كامل في ما يتعلق بالبنية التحتية بشكل عام، وبالسدود المائية بشكل خاص. هذه الحقيقة هي ما دفعت الناجين من كارثة درنة إلى الخروج في مظاهرة حاشدة بعد أيام من الفيضان، مطالبين بمحاسبة المسؤولين عن التقصير والإهمال الذي أدى إلى فاجعة بهذا الحجم، هذا الإدراك نطق به أيضًا مسؤولون معنيون من الأمم المتحدة وكذلك بعثتها الخاصة إلى ليبيا، وأشاروا إلى العجز الكامل لدى الجهات الحاكمة في ليبيا، الذي كشفت عنه كارثة درنة.

وإذا كان التكاتف الشعبي والتعاون النسبي بين مختلف الأطراف السياسية في ليبيا خلال الأيام الأولى للكارثة قد أدى إلى شيوع حالة تفاؤل بإمكانية تجاوز الخلافات– فإن ما تلاهما من اتضاح حجم الفساد المؤدي إلى الكارثة والتنصل من المسؤولية، بالإضافة إلى الحسابات السياسية الضيقة التي ظهرت من بعض الأطراف لمحاولة توظيف الأزمة– كل ذلك كشف أن التغيير الجذري للواقع القائم حاليًّا ضرورة لا مناص منها.

وربما يكون التفاهم الإيجابي (الحذر) بين القوى الإقليمية في إدارة عمليات الدعم والإنقاذ في شرق ليبيا– أبرز الجوانب المضيئة القليلة وسط عتمة هذه الفادحة؛ خصوصًا ما يتعلق بالدور التركي المتصدر في عمليات الدعم والإنقاذ، وما صاحبه من حضور من العيار الثقيل على المستويين الرسمي والأهلي في منطقة شرق ليبيا الخاضعة منذ تسع سنوات للنفوذ المصري المباشر، وما يعكسه ذلك من تهدئة سياسية لأهم فاعلين إقليميين في المشهد الليبي في الوقت الحالي، وقد ينبني عليه الوصول إلى صيغ سياسية تجنب ليبيا الولوج في نفق حروب جديدة، كالتي شهدتها سابقًا من أجل التمكين لحكم الفرد، الذي وإن تعددت أسماؤه بحسب الحقبة الحالية أو السابقة، فإنّه يظل هو الجذر الحقيقي لحالة الانسداد السياسي الليبي، وحالة الفساد المؤسساتي المتراكم الذي أدى في النهاية إلى هذه الكارثة البشرية، بعجزه عن رعاية بنى تحتية حيوية، كالسدود المائية التي كان انهيارها مجرد انعكاس لحالة الانهيار العميق في المشهد السياسي والأمني والبيوقراطي في الدولة الليبية، وهو انهيار أثبتت تحقيقات النيابة العامة أنه يمتد لعقود، ويُفترَض ألا تكون محاولة معالجته بالأدوات بنفسها التي أدت إلى نشوئه.

الهوامش والمراجع

1. محمد خليل الزروق، العبور من وادي درنة، مركز علي الغرياني، سبتمبر- 2023
https://drive.google.com/file/d/1Z8IEKYt-7BqW-QM9laEFdYdzAR_-JIlP/view

2. يوسف لطفي، مأساة درنة الكاشفة، مركز علي الغرياني، سبتمبر- 2023
https://ar.libyaobserver.ly/article/25264

3. فاجعة درنة... أسبوع من السباق ضد الزمن، ليبيا الأحرار، 2023-9-18، فاجعة درنة.. أسبوع من السباق ضد الزمن- ليبيا الأحرار (libyaalahrar.tv)

4. كيف انهار سد وادي درنة؟ ليبيا الأحرار، 2023-9-17، كيف انهار سد وادي درنة؟- ليبيا الأحرار (libyaalahrar.tv)

5. طوبوغرافيا وادي درنة في مواجهة إعصار دانيال، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 16- 9- 2023
https://lcsms.info/topography-of-wadi-derna-in-the-face-of-hurricane-daniel /

6. Libya floods: Conflicting death tolls، Greek aid workers die in crash، Al Jazeera، 18 Sep 2023، Libya floods: Conflicting death tolls، Greek aid workers die in crash | Floods News | Al Jazeera

7. Jomanah Karadsheh، Derna is a city of the dead، those who survived are struggling to comprehend unfathomable loss، 24 Sep 2023، https://inews.co.uk/news/world/derna-city-dead-survived-struggling-comprehend-loss-2639101

8. Two weeks since floods in eastern Libya، UN teams remain on the ground providing humanitarian assistance and supporting early recovery، UNOCHA، 27 Sep 2023، Two weeks since floods in eastern Libya، UN teams remain on the ground، providing humanitarian assistance and supporting early recovery [EN/AR] | OCHA (unocha.org)

9. عبد العزيز الوصلي، ما التكلفة الاقتصادية لكارثة درنة؟ الجزيرة، 17-9-2023، ما التكلفة الاقتصادية لكارثة درنة؟ | اقتصاد | الجزيرة نت (aljazeera.net)

10. النواب الليبي يقر ميزانية طوارئ بمليارَي دولار لمواجهة الكوارث والشارع يرفضها، سبوتنيك، 15-9-2023، النواب الليبي يقر ميزانية طوارئ بمليارَي دولار لمواجهة الكوارث والشارع يرفضها- 15.09.2023، سبوتنيك عربي(sputnikarabic.ae)

11. عبد العزيز الوصلي، ما التكلفة الاقتصادية لكارثة درنة؟ الجزيرة ، 17-9-2023، ما التكلفة الاقتصادية لكارثة درنة؟ | اقتصاد | الجزيرة نت (aljazeera.net)

12. قرار حماد بتشكيل لجنة عليا للطوارئ يُحمّل حكومته المسؤولية الكبرى في كارثة درنة. المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 1-10-2023

13. كارثة درنة... على عاتق من تقع المسؤولية السياسية؟ المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 3-10-2023
/https://lcsms.info/the-derna-disaster-who-bears-the-political-responsibility

14. قراءة للدور المصري في ليبيا، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 30-9-2023
/https://lcsms.info/a-reading-of-the-egyptian-role-in-libya

15. Benoit Faucon, Russia Seeks to Expand Naval Presence in the Mediterranean,15 Sep 2023, Russia Seeks to Expand Naval Presence in the Mediterranean - WSJ

16. «الوضع سيئ جدًّا»... نائب رئيس "آفاد" التركية يشبه ما أحدثته الفيضانات بآثار زلزال، ليبيا الأحرار، 17-9-2023،" الوضع سيئ جدا .." نائب رئيس "آفاد" التركية يشبه ما أحدثته الفيضانات بآثار زلزال- ليبيا الأحرار (libyaalahrar.tv)

QATARI FOREIGN POLICY IN A PRECARIOUS DECADE

From the Arab Spring
to the Gulf Reconciliation (2011-2021)

ALI ABO REZEG

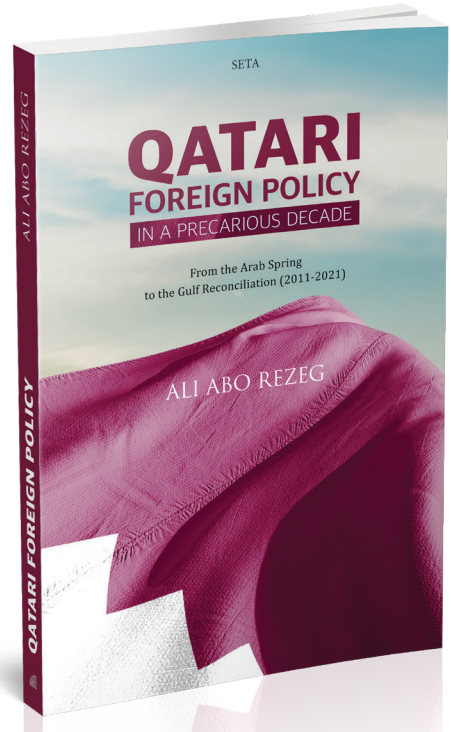

setavakfi setadc setav setavakfi
www.setav.org/en • books@setav.org

SETA

ON CLIMATE MIGRATION

EXPLORING CASES FROM TÜRKİYE AND BEYOND

EDITORS

MUHİTTİN ATAMAN
İBRAHİM EFE

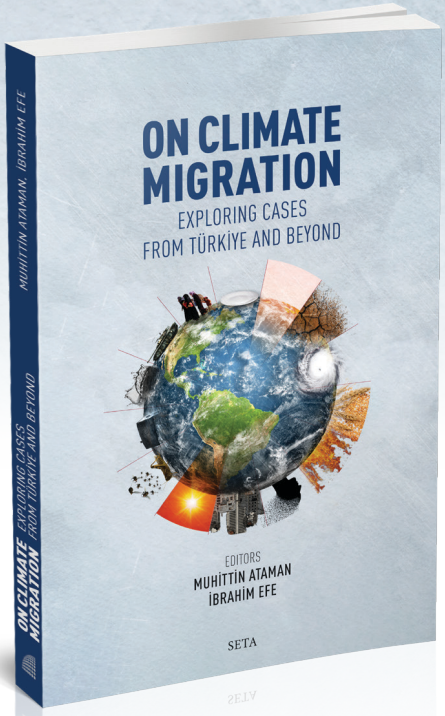

setavakfi setadc setav setavakfi
www.setav.org/en • books@setav.org

SETA